

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة
وعضوية القضاة السادة
باسل أبو عنزة، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، حسين السكران

التمييز :-

التمييز ضده :- الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٦ تقدم التمييز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٢/٥٦٤) تاريخ ٢٠١٥/٤/١٣ المتضمن
وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة إحدى عشرة سنة والرسوم والمصاريف .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للأسباب التالية:-

- ١- إنني بريء من الجرم المسند إلي ولم أتبلغ موعد الجلسة .
- ٢- إنني أعيل عائلة كبيرة وعنواني معروف .
- ٣- لم أتمكن من الدفاع عن نفسي .

رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة
(١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

القرار

نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم (٢٠١٢/٢٢٣) تاريخ ٢٠١٢/٢/٢١ قد أحالت المتهمين:-

-١

-٢

-٣

ليحاكموا لدى تلك المحكمة بالتهم التالية :-

- جناية الشروع بالقتل طبقاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات وبدلالة المادة (١٠١) من القانون ذاته بالنسبة للمتهمين
- جناية التدخل بالشروع بالقتل طبقاً لأحكام المواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٢/٨٠) عقوبات وبدلالة المادة (١٠١) من القانون ذاته بالنسبة للمتهم
- جنحة حمل وحيازة أداة حادة طبقاً لأحكام المادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات بالنسبة للمتهم

وقد ساقطت النيابة العامة واقعة بنت على أساس منها الاتهام تمثلت بما يلي :-

بوجود علاقة معرفة وصداقة بين المجني عليه والمتهمين
وبحدود الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم ٢٠١١/٩/٢١ وأثناء جلوس المجني عليه في منزل المتهم بحضور المتهمين والشاهد والمدعو (لم يتوصل التحقيق إلى معرفته) وأثناء الجلسة قام المتهم بشتم المجني عليه بقوله (بعدين معك كس أمك) وحصلت مشادة كلامية بينهما واختصاراً للمشاكل فقد خرج المجني عليه من منزل المتهم متوجهاً إلى منزله سيراً على الأقدام، وبعد برهة لحق المتهمين بالمجني عليه وأحاطوه وكان بحوزة المتهم موساً، حيث قام المتهم بالإمساك بالمجني عليه من الخلف وتثبيتته فيما قام المتهم بطعنه بواسطة الموسى طعنة قوية نافذة أصابته في منطقة صدره قاصداً قتله، وقد شاهد الواقعة الشاهد الذي كان متواجداً في المكان، وأغمي على المجني عليه من قوة الطعنة، وتم إسعافه إلى المستشفى واحتصل بنتيجة العلاج على تقرير طبي قطعي مفاده أنه أصيب

بجرح نافذ إلى التجويف الصدري الأيسر أدى إلى استرواح هوائي وتجمع دموي وإن الإصابة شكلت خطورة على حياته وقدرت مدة تعطيله بعشرة أسابيع من تاريخ الإصابة وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة وقد تبين بأنه سبق وأن صدر بحق المتهم قرار حكم صادر عن محكمة جنايات الزرقاء بتاريخ ٢٠١٠/٣/٣١ في القضية رقم (٢٠٠٨/٣٨٢) يتضمن وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف كما وصدر بحق المتهم جمال قرار حكم صادر عن محكمة جنايات الزرقاء بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٥ في القضية رقم (٢٠٠٤/٤٠٧) يتضمن وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنة ونصف وكذلك صدر بحق المتهم قرار حكم صادر عن محكمة جنايات شمال عمان بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٥ في القضية رقم (٢٠٠٣/١٨٧) يتضمن حبسه سنة واحدة والرسوم بعد تخفيضها من الأشغال الشاقة لمدة سنتين وقد اكتسبت الأحكام الدرجة القطعية.

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

بتاريخ ٢٠١١/٩/٢١ وأثناء جلوس المجني عليه في حوش منزل المتهمين عبد الرحمن وعبد الله وكان المتهم موجوداً عندما حصلت مشادة كلامية بين المجني عليه والمتهم وقام المتهم بشتم المجني عليه وقال له (بعدين معك كس أمك) وكان كل من وبعد أن تناول الجميع طعام العشاء والمشروبات الكحولية غادر المجني عليه منزل المتهم متوجهاً إلى منزله سيراً على الأقدام ولحق به المتهم والمدعو بواسطة سيارة المتهم . وعندما وصلوا إليه نزلوا جميعاً من السيارة وتعهد المتهم بأنه سوف يقوم بحل الإشكال بينه وبين المتهم وأثناء ذلك حضر المتهم وعندما وصلا قام المتهم بطعن المجني عليه بواسطة سكين لون بني في منطقة الإبط الأيسر وكان المتهم يقف خلف المتهم ولم يقم بضرب المجني عليه ، وتدخل المتهم وقام بمسك المجني عليه لغاية الحجز بينهما ثم حضر شقيق المجني عليه المدعو وتم إسعاف المجني عليه إلى المستشفى وتبين أن إصابته قد شكلت خطورة على حياته وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٣ وفي القضية رقم (٢٠١٢/٥٦٤) أصدرت محكمة الجنايات الكبرى حكمها المتضمن :-

- ١- عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم من جناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني بحقه.
- ٢- عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم من جناية التدخل بالشروع بالقتل طبقاً للمواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٢/٨٠) عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني بحقه.
- ٣- عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجرم حمل وحياسة أداة حادة طبقاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) وعملاً بالمادتين ذاتيهما ذاتها الحكم عليه بالحبس لمدة شهرين والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة .
- ٤- عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات وبدلالة المادة (١٠١) من القانون ذاته.

وعطفاً على قرار التحريم تقرر المحكمة ما يلي :-

- ١- عملاً بأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات الحكم على المجرم بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف، وحيث إنه مكرر بالمعنى القانوني حيث صدر حكم قضائي بحقه من محكمة جنايات الزرقاء يحمل الرقم (٢٠٠٨/٣٨٢) تاريخ ٢٠١٠/٣/٣١ واكتسب الحكم الدرجة القطعية فإن المحكمة تقرر وعملاً بأحكام المادة (١٠١) عقوبات إضافة سنة واحدة على العقوبة المحكوم بها المجرم لتصبح العقوبة بحقه هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة إحدى عشرة سنة والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف.

- ٢- عملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة إحدى عشرة سنة والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .
- ٣- مصادرة الأداة الحادة.

لم يرتضِ المتهم بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز نجد :-

عن السبب الأول فقد جاء سبباً عاماً ومبهماً ولا يصلح لأن يكون محلاً للطعن مما يتعين رده.

عن السبب الثاني نجد إنه يندرج ضمن الأسباب المخففة التقديرية ولا نجد من ظروف هذه القضية ما يبرر استعمال الأسباب المخففة التقديرية الأمر الذي يجعل هذا السبب حرياً بالرد .

عن السبب الثالث نجد إن المتهم (المميز) قد ختم بينته الدفاعية في جلسة ٢٠١٥/٣/٢٩ الأمر الذي يجعل ما أثاره في هذا السبب حرياً بالرد.

أما عن كون الحكم مميزاً بحكم القانون فإن محكمتنا وبصفتها محكمة موضوع وبعد استعراضها أوراق الدعوى وما قدم فيها من بيانات نجد :-

أ- من حيث الواقعة الجرمية :-

فقد أشارت محكمة الجنايات الكبرى إلى الواقعة التي اعتمدتها في تكوين عقيدتها وقناعتها بقرارها المطعون فيه وهي واقعة ثابتة مستمدة من بيانات قانونية لها أصلها الثابت في الدعوى وتصلح أساساً لبناء حكم عليها .

ب- من حيث التطبيقات القانونية :-

نجد بأن قيام المتهم بطعن المجني عليه بواسطة أداة حادة تحت الإبط الأيسر بحيث شكلت هذه الإصابة خطورة على حياته .

هذه الأفعال من جانب المتهم تشكل سائر عناصر وأركان جناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات.

ذلك أن جناية الشروع بالقتل تستلزم توافر النية الجرمية وهي عنصر خاص لا بد من إثباتها بصورة مستقلة عن بقية عناصر الجريمة وإقامة الدليل القاطع على توافرها لدى الجاني وعلى المحكمة استخلاص هذه النية من ظروف الدعوى وملابساتها .

وإن الاستدلال على نية الجاني فيما إذا كانت قد اتجهت إلى قتل المجني عليه أم لإيذائه باعتبار أن ذلك هو أمر باطني يضمرة الجاني في نفسه ويتم ذلك من خلال الأفعال المادية الظاهرة التي يقارفها الجاني ومنها :-

- ١- الأداة الجرمية فيما إذا كانت قاتلة بطبيعتها أم أنها غير قاتلة .
- ٢- موقع الإصابة في جسم المجني عليه هل هو في مكان خطر أم مكان قاتل أم مكان ليس قاتل وليس خطر .
- ٣- الإصابة التي أحدثها الجاني في جسم المجني عليه هل شكلت خطورة على حياته أم لا ؟
- ٤- ظروف الدعوى وملابساتها.

وبتطبيق ذلك على وقائع هذه الدعوى نجد محكمتنا أن المتهم استخدم أداة قاتلة بطبيعتها وهي موسى وقام بطعن المجني عليه تحت الإبط وهو مكان خطر في جسم الإنسان كما أن الإصابة التي لحقت به شكلت خطورة على حياته مع كل هذا تستدل محكمتنا أن نية المتهم قد اتجهت إلى قتل المجني عليه أشرف ولكن لأسباب خارجة عن إرادته لم تحقق النتيجة الجرمية وهي الوفاة. لذلك يقتضي تجريم المتهم بجناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات، وحيث ثبت حيازته لأداة حادة فإنه يقتضي إدانته بجرم حمل وحيازة أداة طبقاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات.

من حيث العقوبة :-

فإن العقوبة المحكوم بها تقع ضمن الحد القانوني للجريمة التي أدين بها المحكوم عليه. وبذلك نجد إن القرار المطعون فيه جاء مستوفياً لشروطه القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة

ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من الأصول الجزائية مما يقتضي تأييده .

لذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ٢٥ رمضان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٧/١٢ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

للاطلاع

رئيس الديوان

دقق/ أ. ك